J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.2 (8):949-9723, 2011

STUDY ON SOME OF WOMAN PROBLEMS WITHIN THE FRAME WORK OF THE MILLENNIUM DEVELOPMENT OBJECTIVES IN ASSIUT GOVERNORATE

El-Said, Mervat S. A.
Rural Woman Department, Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, ARC.

دراسة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فى ظل الأهداف الأنمائية للآلفية بمحافظة اسيوط

مرفت صدقى عبد الوهاب السيد
قسم بحوث ترشيد المراة الريفية بمعهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية. مركز البحوث الزراعية.

الملخص

استهدف البحث التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فى ظل الاهداف الانمائية للألفية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية، و ادراك المبحوثات لمفهوم بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية'والتعرف على الحلول المقترحة من قبل المبحوثات لحل تلك المشكلات.

وقد اجرى البحث فى محافظة اسيوط وفقاً لبعض المعايير ذات العلاقة بمشكلات المرأة بالأسرة الريفية وهي نسبة الفقر، معدل وفيات الأمهات، معدل البطالة، التعليم، وبناء على هذه المعايير تم ترتيب محافظات الوجه القبلي تنازلياً من حيث قيمة دليل التنمية البشرية ،هذا وقد احتلت محافظة اسيوط المركز السادس من حيث قيمة دليل التنمية البشرية ' وتم اختيار ثلاث قرى وفقا لنفس المعيار وهى (المعابدة الغربية) و(المعابدة الشرقية) مركز ابنوب، قرية (نجع عبد الرسول أبو حسوبة) مركز اسيوط.

ولتحديد عينة البحث استخدمت معادلة (كريس ومورجان) فبلغت العينة 300 أسرة ، وتم جمع البيانات بأستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية ، والحلقات النقاشية المتعمقة ' وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية ' أختبار z(score) ' أختبار مربع كاى ، ومعامل الارتباط البسيط.

اوضحت نتائج التحليل ما يلى :

١. 78% من المبحوثات تقعن فى فئة العنف المرتفع بالنسبة لمشكلة العنف ضد المرأة ، فى حين 86% من المبحوثات تقعن فى فئة الفقر المرتفع ، مقابل 66% من المبحوثات لاتوجد لديهن رغبة فى العمل بالنسبة لمشكلة البطالة ،أما عن الامان الاقتصادى للمبحوثات فقد وقع 88% من المبحوثات فى الفئة المنخفضة للامان الاقتصادى ، أما عن مشكلة ختان الأناث وجد أن 92% من المبحوثات لديهن الرغبة فى اجراء الختان لبناتهن أو أن الختان قد وقع بالفعل.

٢. اتضح وجود علاقة معنوية عكسية عند مستوى 0.01 بين متغير عمر المبحوثة ودرجة الانفتاح الثقافى ومشكلة العنف ضد المرأة ،وكانت العلاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين متغير درجة العلاقات الاجتماعية ومشكلة الفقر، بينما كانت العلاقة عكسية بين متغير عمر المبحوثة ومشكلة البطالة ، بينما كانت العلاقة طردية بين متغير عمر المبحوثة وتعليم المبحوثة ومشكلة الأمان الأقتصادى للمبحوثة بينما كانت عكسية مع مشكلة الزواج المبكر

٣. 80% من المبحوثات تقعن فى فئة الأدراك المنخفض لمشكلة العنف ضد المرأة ،فى حين وقع 98% من المبحوثات فى الفئة المرتفعة لأدراك مشكلة الفقر ، بينما 96% من المبحوثات تقعن فى الفئة المتوسطة لأدراك مشكلة البطالة ، 87% من المبحوثات فى الفئة المرتفعة لادراك مشكلة الأمان الأقتصادى للمبحوثة ،53% من المبحوثات فى الفئة المتوسطة لأدراك مشكلة الزواج المبكر ، بينما 92% فى الفئة المنخفضة لادراك مشكلة ختان الأناث ،66% من المبحوثات فى الفئة المتوسطة لأدراك مشكلة انجاب المراهقات.

المقدمة

تجد الدول النامية في كفاحها من أجل رفاهية شعوبها نفسها أمام معادلة صعبة ، متمثلة في محاولة الأستفادة من إمكانياتها المحدودة ، وهذا بطبيعة الحال يحتم عليها تحقيق الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة ، وتأتى الموارد البشرية فى مقدمة تلك الموارد.

فالتنمية في مفهومها الأوسع تغير اجتماعي مخطط وموجه نحو الوصول لافضل إستثمار لموارد المجتمع ،و هى عملية متعددة الجوانب والمحاور، فتحسين مستويات الدخول والإنتاجية يتطلب تغيرات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي شاملة تغيرات في اتجاهات وسلوك الأفراد حتى يستطيعوا المشاركة في الحياة الاجتماعية بطريقة افضل وتحسين نوعية الجهد البشرى ومحاولة الوصول إلى مستوى معيشة أفضل، وهو ما يسمى بالاستثمار البشرى.

والأهداف الإنمائية ماهى إلا خطة، ما إن نفذت إلا أصبحت من أعظم الإنجازات للتنمية. فخلال قمة الأمم المتحدة للألفية في عام2000 تعاهد رؤساء وحكومات 185 دولة على العمل معا من أجل مستقبل أفضل للجميع بحلول عام2015 حيث قاموا بتوقيع إعلان الألفية والتي تتعهد بتحرير الرجال والنساء والأطفال من قيود الظروف اللاإنسانية، وقد تم تبنى ثمانية أهداف إنمائية ملزمة الدول الغنية والفقيرة بالعمل معا في إطار شراكة دولية لمحو الفقر المدقع بحلول عام 2015، وقد شكل اعلان الالفية الذى اعتمدتة 189دولة عضوا فى الامم المتحدة علامة فارقة فى تعاون الاسرة الدولية مع بداية القرن الحادى والعشرين ،حيث تم اطلاق مجموعة الاهداف التنموية العلمية والقابلة للقياس متضمنة التعليم والاطفال والغذاء والمراة والسكان والتنمية الاجتماعية عبارة عن غايات حددها العالم بشروطها الكمية والزمنية لمعالجة الفقر والجوع والمرض ولتعزيز المساوة بين الجنسين وتمكين المراة وبناء الشركات العالمية لاجل التنمية(تقرير الأهداف التنموية للألفية 2010:).

وتعد مصر واحدة من 188 دولة تبنت الأهداف التنموية للألفية وقبلت أن تكافح من أجل تحقيقها بحلول عام 2015. فقد أصدرت الأمم المتحدة فى يونيو 2002 التقرير القطرى الأول حول التقدم الذى أحرزته مصر فى سبيل تحقيق الأهداف التنموية للألفية، وتبعه التقرير الثانى عام 2004. ويظهر التقريران القطريان للأهداف التنموية للألفية بمصر أن نسبة الفقراء ستنخفض بشكل عام من 25% عام 1990 إلى 13% عام 2015؛ وعلى الرغم من ذلك يشير التقريران أنه وسط توقعات بأنخفاض نسبة الفقر فالمناطق الحضرية بدلتا مصر تصل إلى نحو 9%، فإنه من المتوقع أن ترتفع ذات النسبة فى صعيد مصر لتصل إلى 39%، وذلك بحلول عام 2015 %. ولا يختلف الحال فى المناطق الريفية حيث يتوقع أن يتم القضاء على الفقر فى محافظات الدلتا بينما ترتفع نسبة الفقر فى محافظات الصعيد لتصل إلى 38%، وذلك بحلول عام 2015، هذا ويوضح التقريران مدى تأثير الفقر على الأسر التى تعولها المرأة بشكل خاص والتى تمثل نحو 20% من إجمالى عدد الأسر. ويشير تقريرا الأهداف التنموية للألفية إلى التأثير الذى نجم عن تطبيق نظام تحرير أسعار الصرف فى يناير 2003، حيث ارتفعت الأسعار بشكل سريع، الأمر الذى أثر سلباً على القوة الشرائية ومن ثَم استهلاك الأسر؛ وتشير التقديرات إلى ارتفاع خط الفقر بنسبة تصل إلى 7% فى الفترة من يناير حتى سبتمبر 2003. ويشير تقرير 2004 كذلك إلى ما ذكره البنك الدولى بأن مصر تحتاج لتحقيق نمو سنوى مستدام فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 7% على الأقل من أجل خفض معدل البطالة إلى مستويات تُمَكن من السيطرة عليها، ويلقى كل من التقريرين الضوء على استمرار الحكومة المصرية فى الاهتمام بقضايا التنمية الأكثر صعوبة مثل الصحة، التعليم، المياه والصرف، إضافة إلى تحسن الأوضاع المعيشية لمعظم الشرائح الأكثر حرماناً فى المجتمع. وعلى الرغم من ذلك فإن معدل التقدم يختلف من هدف لآخر، فهناك تقدم سريع ومستدام فى بعض المجالات مثل وفيات الأطفال والأمهات، وقطاع المياه والصرف، بينما يوجد تقدم معقول فى مجالات أخرى مثل التعليم والحد من الفقر، فى حين يوجد تقدم بطئ إلى حد ما فى مجالات مثل تمكين المرأة وحماية البيئة. إضافة إلى ذلك سيتعين على مصر أن تقوم بزيادة الجهود والاستثمارات من أجل الحفاظ على معدل التقدم الحالى فيما يتعلق ببعض المؤشرات كتلك الخاصة بالفقر ومعدلات الوفيات ومكافحة الأمراض الوبائية.

http://www.albankaldawli.org/mdg/poverty_hunger.html

وتشير البيانات الوارد بتقرير الاهداف التنموية للالفية لعام 2010 الى ان مصر تلى تونس والمغرب من حيث ارتفاع نسبة فجوة الفقر بين المناطق الريفية والحضرية حيث تبلغ النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 9.2من اجمالى السكان لترتفع وتصل الى 22.1فى المناطق الريفية ،وتبلغ فجوة الفقر بالمناطق الحضرية 1.7 لترتفع وتصل الى 3.9بالمناطق الريفية مما يشكل تعثر فى تحقيق بعض الاهداف الانمائية التى تعد معبر للوصول للتنمية المستدامة (تقرير الاهداف التنموية للالفية2010، 8).

وبما ان التنمية تحدث تغييراً يشمل مختلف النظم الاجتماعية وينقلها خطوة بخطوة إلى مستوى أعلى للحياة وذلك للوصول إلى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، فنجد أن ظهور المشكلة الاجتماعية من الممكن أن

يكون نتيجة التغير العنيف في المجتمع والتحرك الحادث بالطبقات الاقتصادية والاجتماعية. والمشكلات الاجتماعية لا تظهر إلا نتيجة لحدوث خلل يصيب البناء الاجتماعي. وهى نتاج طبيعي للحياة الجمعية ولكل مجتمع مشكلاته الخاصة به والتي تميزه عن غيره (frank, 1990:3-6).

ويرى الخولى (2007 : 193-185) ان من خصائص المشكلات الاجتماعية. تداخلها وترابطها حيث نجد أن عناصر البناء الاجتماعي مترابطة ومتكاملة وحدوث أي اضطراب في جزء من عناصر البناء يؤدى إلى حدوث صراع أو انحراف بالمجتمع.

وبما أن المشكلة الاجتماعية هي حالة من التأثير السلبي على الأفراد بالمجتمع، وتمثل التناقض القائم بين القواعد الاجتماعية والظروف الفعلية للحياة الاجتماعية لهذا يظهر بالمجتمع العديد من المشكلات ، وبما ان المراة الريفية هى ثروة قومية حيث ان نسبة الإناث تمثل 49% تقريبا من إجمالي عدد السكان إلا أن هؤلاء الإناث يمثلن حوالي 22.34% من إجمالي قوة العمل، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى أن عدد كبير من الإناث في المجتمع المصري يفضلن البقاء بالمنزل لرعاية عائلاتهن بعد الزواج، ويعبر معدل المساهمة في الأنشطة الاقتصادية عن مدى مساهمة قوة العمل في تحقيق الأنشطة الاقتصادية كنسبة من إجمالي عدد السكان، ووفقا لهذا المعدل تتدنى نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل، حيث بلغ معدل مساهمة الإناث فى النشاط الاقتصادي عام 2006 حوالي 14.5% مقابل 48.2% للذكور وذلك وفقاً للنشرة السنوية لبحث العمالة لعام 2007 الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
www.sis.gov.eg./ar/women/society/economy/ 100304.htm

ومما يزيد من تدنى هذه النسبة عدم الثقة في قدرة المرأة على إدارة المشروعات التي تمتلكها وربما يرجع ذلك أيضا إلى وجود العديد من المعوقات التي تقف عائقا أمام المرأة قد تكون عوائق ثقافية أو قانونية أو إجتماعية نتيجة عادات وتقاليد متأصلة وراسخة بمجتمعاتنا (الجندى، 2001).

ومما لا شك فيه أن وضع المرأة المصرية يرتبط ويتأثر بالظروف والدوافع الحضرية والنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع، وبما ان المرأة تمثل قطاعاً كبيراً من السكان ، كان من الضروري أن تستغل طاقاتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتعانى المرأة الريفية من العديد من المشاكل التى تحول دون مساهمتها فى تنمية مجتمعها المحلى ، نظراً لوجود بعض العادات والتقاليد السلبية الخاصة بالمراة ، وأنتشار الفقر والجهل ، وأنخفاض الرعاية الصحية ، وأقتصار دور المرأة على رعاية الأسرة والأنجاب ببعض المناطق وصعوبة تمكين المرأة (محمد، 2003 :242).

ومن أهم التحديات أو المشكلات التى تواجه تمكين النساء هى: مكافحة الفقر والبطالة حيث تكون المرأة هى الضحية الأولى، ايضا سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وما لها من أثار سلبية على المرأة، ضعف برامج التدريب التقنى والمهنى، سيادة بعض التقاليد الاجتماعية السلبية التى تعوق دخول المرأة الحياة النيابية والسياسية، والعديد من المشكلات . ومن أهم الحلول المطروحة لتحقيق التغلب على بعض مشكلات المراة " دعم برامج مكافحة الأمية بين النساء وخاصة النساء الريفيات، توفير الإعانات اللازمة لخفض تكاليف التعليم الابتدائى للنساء، دعم السياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة، نشر الوعى بأهمية دور المرأة فى المجتمع باعتبارها شريكة منتجة، العمل على دمج مفهوم النوع الاجتماعى فى جميع الخطط والبرامج ومن ثم إزالة المعوقات التي تقف في طريقها حتي تقبل علي العمل بعمق وإيجابية، وتبدأ في الاضطلاع بدورها في تطوير المجتمع وتقدمه.

وفي نهاية كل ما تقدم من معطيات نظرية وعلمية نجد أن المجتمع المصري في حاجة ماسة وضرورية إلى تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية وهذا كله لن يتأتى إلا بمشاركة جميع الفئات في المجتمع المصري ولا يخفى على الجميع الدور الحيوى الذى تلعبة المراة الريفية داخل وخارج منزلها لهذا من الضرورى التعرف على طبيعية العوائق التى تقف فى سبيل مشاركتها (شورة،2007 **:3).**

مشكلة البحث :

بما أن الهدف العام لآستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام (2030) يتمثل فى تحقيق مستوى معيشة أفضل للسكان الريفين ومحاولة القضاء على البطالة والفقر وذلك لتحقيق العدالة الأجتماعية بين الافراد، ويشير تقرير الأهداف الأنمائية للألفية وغيرة من تقارير التنمية البشرية الى تفاقم مشكلة البطالة والفقر وغيرها من المشكلات التى تعوق تحقيق التنمية الشاملة، وبما أن التنمية لاتتحقق الا بمشاركة جميع فئات المجتمع و ولا يخفى الدور البارز والهام للمرأة . لهذا برزت الحاجة لمعرفة بعض المشكلات التى تعوق المرأة عن المشاركة الفعالة فى تحقيق التنمية بصفة عامة وإمكانية تحقيق الأهداف الأنمائية بصفة خاصة لهذا تبلورت مشكلة البحث فى محاولة الاجابة عن التسأولات التالية.

1- ماهى طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فى ظل الأهداف الانمائية للألفية؟

2- ماهى طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية؟
3 - ما هو إدراك المبحوثات لمفهوم بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية؟
4- ماهى الحلول المقترحة من قبل المبحوثات لحل بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية؟

أهداف الدراسة :

1- التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فى ظل الأهداف الأنمائية للألفية.
2 - التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية.
3 - التعرف على إدراك المبحوثات لمفهوم بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية.
4- التعرف على الحلول المقترحة من قبل المبحوثات لحل بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية.

الاطار النظرى للبحث :

التنمية هي التحرر من الشقاء والمعاناة من الجوع والأمية والفقر والأمراض، والعديد من أوجه عدم المساواة، وما الأهداف الإنمائية إلا خطة، ما إن نفذت إلا أصبحت من أعظم الإنجازات للتنمية. فخلال قمة الأمم المتحدة للألفية في عام2000 تعاهد رؤساء وحكومات 185 دولة على العمل معا من أجل مستقبل أفضل للجميع بحلول عام2015 حيث قاموا بتوقيع إعلان الألفية والتي تتعهد بتحرير الرجال والنساء والأطفال من قيود الظروف اللاإنسانية، وقد تم تبنى ثمانية أهداف إنمائية ملزمة الدول الغنية والفقيرة بالعمل معا في إطار شراكة دولية لمحو الفقر المدقع بحلول عام 2015، لهذا سوف نتعرض لتلك الأهداف وغاياتها.
http://.millenniumindicators. Un. org

الأهداف الإنمائية للألفية :

1 .الهدف : القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية (1)تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولا واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990-2015(2) تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين عام1990 -2015.

2. الهدف: تعميم التعليم الابتدائي

الغاية(1) كفالة تمكن الأطفال من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.

3. الهدف: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغايةِ (1) إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.

4. الهدف: تخفيض معدلات وفيات الأطفال

الغاية(1) تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة مابين 1990 – 2015.

5. الهدف: تحسين الصحة النفاسية

الغاية(1) تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 – 2015.

6. الهدف: مكافحة الإيدز والملا ريا وغيرها من الأمراض

الغاية(1) وقف انتشار فيرس نقص المناعة البشرية . (2) وقف انتشار الملا ريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015.

7. الهدف: كفالة الاستدامة البيئية

الغاية (1) إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج (2) تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة بحلول عام 2015. (3) تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

8. الهدف: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية(1) إقامة نظام تجارى ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد. (2) المعالجة الشاملة لمشاكل كل ديون البلدان النامية. (3) التعاون مع البلدان النامية لوضع سياسات تتيح للشباب عملا لائقاً. (4) التعاون مع الشركات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة. (5) التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فؤائد التكنولوجيات الجديدة وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعد الأهداف الإنمائية للألفية سياسة بالغة الأهمية من أجل تحقيق تنمية بشرية أفضل للسكان لهذا سوف نتعرض من خلال(تقرير التنمية البشرية،2005: 36 – 38) إلى ما تم إنجازه في مصر في سبيل الوصول لهذه الأهداف.

فيما يختص بالهدف الأول وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع تتم المحاولة من خلال تحقيق نمو مرتفع في الناتج المحلى الإجمالى حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد الفقراء كنسبة من إجمالى عدد السكان انخفض انخفاضاً ملموساً من35.1 عام 1991 إلى 20.16 في عام 2004.

وهناك تحسن ملحوظ أيضا من حيث تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي حيث نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بالنسبة لمحافظات الوجه البحري كانت عام 1992 (93.0) لتصبح 101.5 عام 2004 وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلي عام 1992 هو 68.5 ليرتفع إلى 90.7 عام 2004. هذا وتشير الإحصاءات إلى أن مصر تحتل مرتبة متدنية بالنسبة لتمكين النوع الاجتماعي فقد بلغ ترتيب مصر (75) من (87) دولة حيث نجد أن البحرين التي تعتبر دولة محافظة كان ترتيبها يفوق ترتيب مصر بـ 11 نقطة.

أما فيما يختص بانخفاض معدل الوفيات الرضع تشير الإحصاءات إلى انخفاضه بين عام 1994 وعام 2004، فقد انخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل سنة الخامسة من 98.2 ألف طفل إلى 28.6 ألف طفل، مع انخفاض معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود ح ى من 174 في عام 1992 إلى 67.6 في عام 2004،أيضا انخفض عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة من 12.1 مليون نسمة عام 1992 إلى 6.1 مليون نسمة عام 2004.

اما عن تقرير(EGYPT'S PROGRESSTOWARDS ACHIEVINGTHE MILLENNIUM DEVELOPMENT GOALS:2010)

فقد اشار الى ان مؤشرات الفقر انخفضت من 24,2% لعام 1990/1992 الى 21,6% لعام 2008/2009 الا انه نظرا لسلسة الازمات العالمية السائدة بما فى ذلك الغذاء والوقود والازمات المالية والاقتصادية وتغير المناخ فأن ذلك من العقبات التى تقف فى سبيل تحقيق الهدف الاول للألفية الأ وهو القضاء على الفقر المدقع، ويشير التقرير الى انخفاض معدل النمو الاقتصادى من متوسط سنوى قدرة 7% خلال الفترة من2000/2008 الى 4,7 لعام 2008/2009 مما أدى الى زيادة نقطة مئوية واحدة تقريبا فى معدل البطالة ، ومن ثم نجد ان الاسر الفقيرة تستجيب لارتفاع الاسعار وانخفاض الدخول بخفض استهلاكهم الغذائى وانخفاض التنوع الغذائى وهذا اكثر حدة على صحة الام والطفل .

اما عن القضاء على التفاوت بين الجنسين فى مرحلة التعليم الابتدائى يشير التقرير الى ان نسبة البنات الى البنين أرتفعت من 81,3% لعام 1990/1991الى 88% لعام 2000/2001 ثم ارتفعت النسبة الى 93% لعام2007/2008 وتشير هذة البيانات الى احتمالية تحقيق الهدف بحلول عام 2015.

اما عن الهدف الخاص بأنخفاض معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر اشار التقرير الى انخفاض معدل وفيات الاطفال من 54 لكل 1000ولادة حية عام2000 الى 28 لعام2008 وهو ما يشير الى امكانية تحقيق الهدف، وفيما يتعلق بصحة الامهات فأشارت تقديرات وزارة الصحة لمعدل وفيات الامهات ان هناك انخفاض ملحوظ حيث كان المعدل 84 لكل 1000 ولادة حية لعام 200 لينخفض الى 55 لكل 1000ولادة حية لعام 2008.

الا انة على الرغم من هذة التقديرات والاحصاءات لأمكانية تحقيق الأهداف الأنمائية للألفية الا أن التفاوت فى تحقيق الأهداف شديد التباين بين محافظات الجمهورية وهو ما يشكل صعوبة فى تحقيق الاهداف الأنمائية.

وتتمثل الغاية الأساسية للأهداف الإنمائية فى تحقيق معدلات تنمية بشرية أفضل لتحسين مستوى المعيشة ولا يتم ذلك إلا من خلال استثمار بشرى جيد حيث الإنفاق على التعليم والصحة ومحاولة زيادة دخول المواطنين لتحسين نوعية الجهد البشرى.لهذا سوف يتم التعرض لمفهوم الاستثمار البشرس.

الإستثمار البشرى: يذكر مصطفى(2005 : 7) أن الإستثمار البشرى هو " جميع أوجه الإنفاق المختلفة على الإنسان عبر الزم ان والتي تؤدى باستمرار إلى تطوير وتحسين نوعية الجهد البشرى وكذلك تحسين العلاقة بين الإنسان والبيئة المحطية به مما يؤدى إلى جعل أثره الإيجابي على البيئة أكبر ما يمكن وبذلك ترتفع مستويات معيشة الأفراد بالمجتمع.

وللاستفادة من العنصر او المورد البشرى لابد من ازالة العوائق والمشكلات التى تقف فى سبيل مشاركتة فى التنمية ، والمشكلات الاجتماعية لا تظهر إلا نتيجة لحدوث خلل يصيب البناء الاجتماعي و هى نتاج طبيعي للحياة الجمعية ولكل مجتمع مشكلاته الخاصة به والتي تميزه عن غيره، اذن لابد من معرفة ما المقصود بالمشكلة والمشكلة الاجتماعية .

يعرف المعجم الوسيط (1973 : 637) المشكلة بأنها " أى شىء فيه غموض وهو الشيء الذي لا يفهم حتى يستدل عليه من غيره" ، ويذكر نوار (2006) المشكلة بأنها عائق في سبيل إشباع حاجة لمجموعة من الأفراد هم أصحاب المصلحة. ويشير (lemert,1951:19) أن المشكلة هي نتاج التناقض بين ما هو كائن وموجود بالفعل وبين ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع.

والمشكلة عندما تكون عبارة عن ظرف مؤثر في جمع كبير من الأفراد بطريقة غير مرغوب فيها وأنه يمكن الوصول إلى حلها من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي فهو مايعرف بالمشكلة الاجتماعية:

يشير(frank, 1990:3-6) أن المشكلة الاجتماعية هي حالة تحتوى على تأثير سلبي على الأشخاص وعلى المجتمع، ويشير إلى أن ظهور المشكلة الاجتماعية من الممكن أن يكون نتيجة التغير العنيف في المجتمع والتحرك الحادث بالطبقات الاقتصادية والاجتماعية. وتتعدد المشكلات من أساسية وخدمية وأقتصادية وأجتماعية وتنظيمية.

المشكلة الاجتماعية لاترتبط بظروف موضوعية فقط بل ترتبط بمدى ادراك الافراد لها فى مجتمع معين، حيث لايوجد وجود للمشكلة الاجتماعية اذا لم يشعر الافراد بها وبخطورتها. لهذ سوف نتعرض لبعض مداخل دراسة المشكلات الاجتماعية وتفسير اسبابها.

مدخل التفكك الاجتماعى : social disorganization: يفترض هذا المدخل الى ان المشكلات الاجتماعية فى وقت من الاوقات فى الماضى لم تكن موجودة حيث المجتمع يعيش حالة من التناغم والتوافق مع القيم المتواجدة ' ثم يحدث التغير الاجتماعى فيختل هذا التوازن المتناغم ، لان التغير ياتى بأوجة جديدة للسلوك ومن ثم يحث الاضطراب حيث لا توجد قيم جديدة تحل محل التقليدية ومن ثم يحدث الاختلال ويحث التفكك الاجتماعى .

مدخل الانحراف الشخصى personal Deviation: يركز هذا المدخل على دوافع وسلوك اناس معينين لهم اثرهم فى حدوث المشكلة ،من حيث عدم قدرتهم على التوافق مع المعايير المتفق عليها او عدم التوافق مع معايير المجتمع وقد يرجع ذلك الى اسباب بيولوجية او اجتماعية او عاطفية ، والشخص الغير كفء اجتماعيا ليس فى الحقيقة خارجا على المعايير وانما قد يظهر عجزا فى تعلم المعايير ومتابعنها، ويؤدى الانحراف عن المعايير الى حدوث صراع القيم والتى يعانى منها بعض افراد المجتمع .

مدخل صراع القيم او الصراع القيمى conflict of values: تكشف قيم المجتمع عما يفضلة أو يرفضة كما يستمد المجتمع طابعة من قيمة وكل مجتمع لة العديد من مجموعات القيم مما يؤدى الى الاختلاف وعدم الاتفاق داخل المجتمع الواحد وكثير من الصراعات المتطاحنة حول المشكلات الاجتماعية تدور حول ما اذا كانت الحالة القائمة مرغوبا فيها فى ظل القيم التواجدة بالمجتمع ام لا (الخولى ،2007: 27-30).

وهناك العديد من الدراسات التى تناولت دراسة بعض المشكلات الخاصة بالمرأة ولكن دون اللجؤ الى محاولة ربطها بمدى تحقيق الأهداف الانمائية للألفية من عدمة وكان من أبرز نتائجها مايلى :

١. ما يقرب من نصف عينة البحث 48% مستوى ممارستهم للعنف الاسرى يقع فى الفئة المتوسطة لمدى ممارسة العنف الاسرى ، وان كل من العنف اللفظى والعنف الجسدى يسهمان معا فى فى تفسير 16.42% من التباين الكلى فى مستوى ممارسة الأسرة الريفية لأدوارها التنموية (قطب واخرون، 2004).
٢. تشير النتائج الى ان 58% من النساء يتعرضن للعنف التنفيذى بدرجة منخفضة وهو أكثر أنواع العنف ضرواة وهو مايشير الى ان هذا النوع من العنف لم ينتشر بعد بين الأسر فى الريف(الغنام، 2007).
٣. أما عن تمكين المرأة اقتصاديا تشير النتائج الى ان 69%من المبحوثات تقعن فى فئة التمكين العالى، وأن 22% من المبحوثات يتعرضن لمشكلة العنف الأسرى ، 14% يتعرضن لمشكلة البطالة و 11% يتعرضن لمشكلة العنوسة (السيد،2010) فى حين ان 43.6%من المبحوثات تقعن فى الفئة المتوسطة لدرجة التمكين الاقتصادى للمراة المعيلة (السيد ، وتهامى ، 2010).
٤. اما عن مشكلة ختان الاناث تشير نتائج البحث ان 62% من المبحوثات بمحافظة الشرقية قمن باجراء الختان لبناتهن مقابل 75% من المبحوثات بمحافظة المنيا قمن بنفس الاجراء وهو ما يشير الى رسوخ هذا المعتقد الخاطئى لدى الريفيات(السيد، ومصطفى ، 2010)
٥. هناك عدة ابعاد للفقر وهى هجرة الفقراء ارتفاع نسبة الامية انتشار بعض العادات والتقاليد الخاطئة والخاصة بصحة المرأة وأن اكثر الفئات أحساسا بتبعات الفقر هى النساء (فيالة، 1998).

لهذا سوف يتعرض البحث لمحاولة التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية من فقر وبطالة وزواج مبكر وختان للأناث وإنجاب المراهقات وعدم الأمان الاقتصادى للمرأة ، حيث مشكلة الفقر والبطالة تعد مؤشرا للدلالة على مدى تحقيق الهدف الأول للألفية الأ وهو القضاء على الفقر المدقع، ومشكلة عدم الأمان الأقتصادى للمرأة وختان الأناث موشرا للهدف الثالث الا وهو تحقيق المساوة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومشكلة الزواج المبكر وإنجاب المراهقات تعد مؤشرا للهدف الرابع والخامس الا وهو تخفيض معدل وفيات الاطفال وتحسن الصحة النفاسية للمرأة ، وربطها لمعرفة مدى تحقيق الأهداف الأنمائية للألفية من عدمة.

الأهمية التطبيقية للبحث:

تفيد نتائج هذا البحث في وضع سياسات تنموية تسير في الاتجاه السليم لإمكانية تحقيق بعض الأهداف الانمائية للألفية حيث من المفترض بقاء اربع سنوات وعدة شهور حتى التاريخ المحدد لتحقيق

الأهداف الانمائية للألفية وهو عام 2015، ومحاولة الوصول إلى صورة أوضح لبعض مشكلات المرأة الريفية وتلافيها وذلك لتفعيل مشاركة المرأة الريفية في العمليات التنموية وإمكانية تحقيق بعض الأهداف الانمائية للألفية.

فروض الدراسة: لتحقيق الهدف الثاني تم وضع الفرض البحثي التالي:

توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية (عمر المبحوثة، الحالة التعليمية للمبحوثة، قوة العلاقات الاجتماعية للمبحوثة، درجة الانفتاح الثقافي للمبحوثة) والدرجة الكلية لمشكلات المرأة بالأسرة الريفية.

الطريقة البحثية

1- المجال الجغرافي: نظراً لأن هذا البحث يدور حول بعض مشكلات المرأة الريفية والتي تعوق تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، فقد تم اختيار منطقة البحث وفقاً لبعض المعايير ذات العلاقة بتلك المشكلات وهي نسبة الفقر، معدل وفيات الأمهات، معدل البطالة، التعليم، وبناء على هذه المعايير تم ترتيب محافظات الوجه القبلي تنازلياً من حيث قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2008، هذا وقد احتلت محافظة اسيوط المركز السادس من حيث قيمة دليل التنمية البشرية بقيمة 0.710 (تقرير التنمية البشرية، 2010: 266).

هذا وقد احتلت محافظة اسيوط المركز الأول من حيث النسبة المئوية لاجمالي الفقراء من تعداد السكان بنسبة 61,0% والمركز الأول من حيث معدل وفيات الأمهات لكل 1000 مولود حى لعام 2008 (تقرير التنمية البشرية، 2010: 275-276).

أيضاً قد احتلت المركز السادس من حيث معدل دخول الإناث الصف الأول الابتدائي بنسبة 104,2% من إجمالي تعداد الإناث، ونسبة الإناث في قوة العمل من إجمالي تعداد السكان بنسبة 21.9% من إجمالي السكان (تقرير التنمية البشرية، 2010: 276، 279). وقد تم تجاهل اختيار اقل مركز من حيث قيمة دليل التنمية البشرية حيث وجد أن أقل قرية من حيث قيمة دليل التنمية البشرية لا توجد في أقل مركز، وأعلى قرية لا توجد في أعلى مركز، لهذا تم تجاهل المراكز في سبيل العمل على مستوى القرى.

2- المجل البشري وطريقة اختيار العينة: ويقصد به الأفراد الذين سوف تطبق عليهم الدراسة الميدانية، ولاختيار قرى الدراسة تم تحديد أقل قرى من حيث قيمة دليل التنمية البشرية، ووجد أن قرية (المعابدة الغربية) تحتل المرتبة الأولى من حيث اقل قرية فى التنمية بقيمة 0.516، تليها قرية (المعابدة الشرقية) بقيمة 0.517 مركز ابنوب، ثم قرية (نجع عبد الرسول أبو حسوبة) بقيمة (0.523) مركز أسيوط (تقرير التنمية البشرية، 2003: 66).

ولاختيار العينة بمجتمع الدراسة تم أولاً حصر مجتمع الدراسة وهو (عدد الأسر الريفية) واختيار عينة عشوائية منتظمة من الأسر وفقاً لمعادلة .

$$S=X^2NP\ (1-P)/D^2\ (N-1)+X^2P\ (1-P)$$

(Kerkcie& Morgan 1970:607-610)

و حجم العينة بتطبيق المعادلة السابقة يكون 300 أسرة بواقع 100 أسرة من (المعابدة الغربية) 85 اسرة من (نجع عبد الرسول ابو حسوبة) 115 اسرة من المعابدة الغربية وذلك كنسبة وتناسب من عدد الاسر الاجمالى بكل قرية . وقد أرادت الباحثة جمع البيانات من الزوجات داخل نطاق الأسرة الريفية القائمة والمكونة من زوج وزوجة حتى لا يتم الخلط بين مشكلات المرأة المعيلة وغير المعيلة ، إضافة الى وجود مشكلة مثل العنف ضد المرأة وهي مشكلة قائمة على أساس وجود من هو القائم بالفعل وهو الزوج بالتعريف الإجرائي ومن المتلقي وهي الزوجة، ومشكلة انجاب المراهقات والزواج المبكر وختان الإناث، حيث إذا توافر للمرأة حق القرار فيما يخص هذه المشكلات فإنه لن توجد مشكلات تخص المرأة.

3- المجل الزمني: ويقصد به الفترة الزمنية التي تم من خلالها جمع البيانات الميدانية حيث تم جمع البيانات في الفترة من شهر ابريل إلى شهر مايو لعام 2011.

نوع الدراسة والمنهج المستخدم : يعتبر هذا البحث من مجموعة الدراسات الوصفية والتحليلية لانها قامت باختبار فرض سببى لمتغيرات ذات علاقة بالدرجة الكلية لمشكلات المرأة بالاسرة الريفية حسب فروض الدراسة النظرية وهي تعتمد على منهج المسح الاجتماعي الجزئي بالعينة.

أدوات جمع البيانات : يتم استخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية للمبحوثات تم إعدادها وفقا لاهداف البحث وتم اختبارها مبدئيا على عشرين مبحوثة، وتم اجراء التعديلات اللازمة.

كما استخدمت الحلقات النقاشية المتعمقة **(Focus Group Discussions)** بواقع حلقتين نقاشيتين متعمقتين يتراوح اعداد المبحوثات بكل حلقة 8 مبحوثات قسمت إلى حلقة من المبحوثات المتعلمات

وغير المتعلمات، وحلقة من المبحوثات ذوات المستوى المعيشي المرتفع والمنخفض معاً حتى يكون هناك تباين في الآراء.

الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث: التكرارات والنسبة المئوية، معامل الارتباط البسيط لبيرسون، اختبار (Z (Score، اختبار مربع كاي.

متغيرات البحث وتعريفاته الإجرائية وكيفية قياسه:

أولاً: مشكلات المرأة بالأسرة الريفية:

تعرض هذة الدراسة سبعة مشكلات تواجه المرأة فى الأسرة الريفية فى ظل الأهداف الأنمائية للألفية وهى:

1- العنف ضد المرأة: ويقصد به العنف الموجه ضد المرأة والقائم على أساس نوع الجنس ويشمل كل الممارسات التي تلحق بها ضرراً جسمياً أو جنسياً أو صحياً أو اجتماعياً وتم قياسه كالتالي:

تم تحديد أشكال العنف الموجه ضد المرأة متمثلة في:

أ- العنف الجسدي: ويعني استخدام القوة الجسدية نحو الزوجة متمثل في الاستجابات التالية (الضرب، الركل، العض، الصفع، اللكم، الدفع، شد الشعر، الطرح أرضاً، الخنق، الحرق، واعطاء المبحوثة درجة واحدة عند حدوث أياً من الاستجابات السابقة، وقد تراوحت درجات هذا المقياس بين (صفر - 10)، وتم جميع تلك الدرجات لتعبر عن درجة حدوث عنف جسدي للمبحوثة.

ب- العنف اللفظي: ويعني استخدام ألفاظ محرجة تقال للزوجة أو عدم الاحترام والتقدير لها، متمثل في الاستجابات التالية (نعتها بألفاظ بذيئة، ابداء الإعجاب بالأخريات في حضورها، السخرية منها، الصراخ عليها، إهمال أي مناسبة خاصة بها) وتم اعطاء المبحوثة درجة واحدة عند حدوث أيا من الاستجابات السابقة وقد تراوحت درجات هذا المقياس بين (صفر ـ 5)، وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن درجة حدوث عنف نفسي للمبحوثة.

ج- العنف الاجتماعي: يعني حرمان الزوجة من انخراطها في المجتمع أو ممارسة بعض أدوارها الاجتماعية مثل حرمانها من زيارة الأهل والأصدقاء، عدم إبداء أي مساعدة للجيران، التدخل في اختيار اصدقائها، عدم مشورة الزوجة في قرارات الأسرة الهامة، حرمانها من العمل، وتم اعطاء المبحوثة درجة واحدة عند حدوث أياً من تلك الاستجابات وقد تراوحت درجات هذا المقياس بين (صفر ـ 5)، وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن درجة حدوث عنف اجتماعي للمبحوثة.

د- العنف الصحي: ويقصد به حرمان الزوجة من الظروف الصحية التي تؤدي إلى صحة إنجابية أفضل وتم قياسه من خلال مقياس سابق (بنات،سهيلة محمود، 2009: 25) متمثلة في عدم السماح للزوجة باستخدام وسيلة لمنع الحمل، اجبار الزوجة على انجاب طفل ذكر، اجبار الزوجة على الحمل المتكرر، حرمان الزوجة من متابعة الحمل عند طبيب متخصص، ضرب الزوجة وهي حامل) وتم اعطاء الزوجة درجة واحدة عند حدوث أيا من الاستجابات السابقة وقد تراوحت درجات هذا المقياس بين (صفر ـ 5)، وتم جمع هذه الدرجات لتعبر عن مدى حدوث عنف صحي للمبحوثة.

ثم تم معالجة كل متغير على حدة باستخدام أسلوب المعاييرة القياسية Z-Score للقيم الأصلية بقيمتها المناظرة مع إضافة ثابت واستخدام المجموع الكلي لهذه المتغيرات لتعبر عن الدرجة الكلية لمدى تعرض المرأة للعنف ثم قسمت هذه الدرجات لفئات لتعبر عن عنف مخفض، عنف متوسط ـ عنف مرتفع.

2- الفقر: يقصد به حالة من الحرمان المادي تتمثل في إنخفاض الأنفاق على استهلاك الغذاء، التعليم، الصحة، المسكن، المواصلات وقد تعددت المقاييس المستخدمة لقياس الفقر، وقد لجأت الباحثة الى استخدام متوسط الانفاق الاستهلاكي للأسرة لمحاولة معالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبها حيث يتم قسمة إجمالي الانفاق الاستهلاكي للأسرة على عدد أفرادها، وقد تراوح هذا المقياس بين 256كحد أدنى و 393كحد أقصى. وهذا على أساس أنه إذا كانت الأسرة فقيرة فبالتالي ستكون مؤشر لفقر المرأة، والعكس صحيح.

3- البطالة: نظراً لتعدد أشكال البطالة من سافرة ومقنعة وموسمية وتكنولوجية واختيارية لجأت الباحثة إلى قياس البطالة من خلال السنوات التي انقضت على المبحوثة وهي تبحث عن عمل وراغبة فيه وقادرة على أداء هذا العمل خلال فترة زمنية محددة. وذلك وفقاً للثلاث معايير التي حددتها منظمة العمل الدولية:

www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm (27/5/2011) 3PM.

4- الأمان الاقتصادي للمبحوثة: ويقصد به امتلاك المبحوثة من عدمه لحيازة أرض أو أحد المشروعات التجارية أو حصولها على عمل لائق أو غيرها من الممتلكات التي تسبب بعض الأمان الاقتصادي للمرأة، وتم قياسه من خلال سؤال المبحوثة عن التالي:

١ - حيازة أرض زراعية وعبر عنها بالرقم الخام بعد تحويل مساحة الفدان إلى المساحة بالقيراط.

٢ - سؤال المبحوثة عن امتلاكها لأحد المشروعات التجارية وعبر عنه بالرقم الخام لعدد المشاريع.

٣ - سؤال المبحوثة عن امتهانها لعمل حكومي تقبض منه راتب محدد وتم قياسه بإعطاء الإجابة نعم (1) ولا (صفر).

٤ - سؤال المبحوثة عن وجود أي مصدر للدخل المادي لها من خلال إيجار أرض موروثة ـ إيجار منزل أو أي عقار، المشاركة أو امتلاك أبقار أو جاموس أو أغنام تدر عليها دخل ـ ببيع بعض منتجات الألبان بالسوق ـ بيع دجاج أو بيض بالسوق، عمل المبحوثة بأرض الغير والحصول على عائد مادي) وتم اعطاء درجة واحدة لكل استجابة من الاستجابات السابقة وعليه فقد تراوحت درجات المقياس بين صفر كحد أدنى و6 درجات كحد أقصى.

5- سؤال المبحوثة عن امكانية حصولها على الورث من ذويها حيث أعطيت الاستجابات (نعم، لا) الدرجات (1، 0) حيث يعد هذا المؤشر من الجوانب التي تسبب عدم الأمان الاقتصادي للمرأة، فتظل فريسة لحلقة الفقر التي لا تنتهي.

5- الزواج المبكر: ويقصد به في هذا البحث تحديد العمر عند زواج كل مبحوثة ومنه يمكن معرفة الزواج المبكر، وتم قياسه من خلال سؤال المبحوثة عن العمر عند زواجها وعبر عنه بالرقم الخام

6- ختان الإناث: ويقصد به إجراء ختان للفتيات المتواجدات بالأسرة ، وتم إعطاء الاستجابة (نعم) الدرجة (1)، والاستجابة (لا) الدرجة (2).

7- مشكلة انجاب المراهقات: ويقصد به إنجاب الطفل الأول للمبحوثة في سن صغير ألا وهو ابتداء من 15 سنة إلى 19 سنة(تم تحديد السن وفقا لمركز دعم واتخاذ القرار، 2009) وتم قياسه بسؤال المبحوثة عن عمرها عند انجاب أول طفل لها وعبر عنه بالرقم الخام ، ويعد مؤشراً هاماً لتحقيق الهدف الرابع من الأهداف الانمائية للألفية ألا وهو تحسين صحة الأمهات.

ثانياً: المتغيرات المستقلة المدروسة:

أ ـ المتغيرات الشخصية للمبحوثة وتم قياسها كالتالي:

1- عمر المبحوثة: ويقصد به العمر الحالي للمبحوثة مقاسا بعدد السنوات الخام للعمر.

2- الحالة التعليمية للمبحوثة: ويقصد به عدد سنوات التعليم الرسمي التي اتمتها المبحوثة وعبر عنه بالرقم الخام.

3- درجة العلاقات الاجتماعية للمبحوثة: ويقصد بها مدى قيام المبحوثة بعدد من الأنشطة التي تعكس قوة علاقاتها الاجتماعية وهي (زيارة المريض، تقديم النقوط في المناسبات، تبادل الزيارات للجيران، السعي لحل المشكلات بين الجيران، تبادل الزيارات للأهل) وذلك على مقياس مكونة من أربع استجابات(دائما،احيانا،نادرا،لا) وجمع الدرجة الكلية لتعبير عن درجة قوة العلاقات الاجتماعية للمبحوثة.

4- درجة الانفتاح الثقافي للمبحوثة: ويقصد به تعرض المبحوثة لمصادر المعلومات المعرفية، واعطيت الدرجات (3، 2، 1، صفر) على الترتيب لمستويات التعرض (دائما، أحيانا، نادراً، لا) ويتم تحديد هذه المصادر في قراءة المجلات والجرائد، مشاهدة التليفزيون، سماع البرامج الثقافية بالراديو، حضور ندوات أو اجتماعات) وعليه فقد تراوحت درجات المقياس بين (صفر، 12) وتم جمع هذه الدرجات لتعبر عن درجة الانفتاح الثقافى للمبحوثة.

ثالثاً: متغيرات وصف عينة البحث:

١ - نوع الأسرة: ويقصد به ما إذا كانت الأسرة بسيطة أو مركبة وقد أخذت الأرقام (2، 1) للترميز على التوالي.

٢ - القرابة بين الزوجين: ويقصد به وجود صلة قرابة بين الزوجين من عدمه وقيس بإعطاء الأرقام (1، 2) للاجابات (لا، نعم) على التوالي للترميز.

٣ - متوسط تعليم أفراد الأسرة: ويقصد به المستوى التعليمي لأفراد الأسرة، ويتم قياسه بجمع عدد سنوات التعليم لكل أفراد الأسرة وقسمتها على عدد أفراد الأسرة في سن التعليم.

٤ - حدوث إجهاض للمبحوثة في بداية الزواج: ويقصد به عدم اكتمال الحمل ووفاة الجنين وتم قياسه بسؤال المبحوثة عن حدوث اجهاض من عدمه في بداية الزواج واعطيت الاجابات (نعم، لا) الدرجات (1، 0) للترميز.

وصف عينة البحث:

تشير البيانات الواردة بجدول (1) الى توزيع المبحوثات وفقا للسن الحالي حيث ان أكثر من نصف العينة (59%) تقعن في فئة السن من (31-40) سنة، في حين كانت أقل نسبة 15% من المبحوثات تقع في فئة السن (41- 51 فأكثر) سنة.

جدول (1): توزيع المبحوثات وفقاً لبعض خصائصهن التي تناولها البحث

المتغيرات	عدد	%
السن الحالي		
30-21	78	26
40-31	177	59
51-41 فأكثر	45	15
الإجمالي	300	100
نوع الأسرة		
بسيطة	60	20
ممتدة	240	80
الإجمالي	300	100
القرابة بين الزوجين		
توجد قرابة	189	63
لا توجد قرابة	111	37
الإجمالي	300	100
متوسط تعليم أفراد الأسرة		
5-0 سنة	189	63
11-6 سنة	90	30
12 فأكثر سنة	21	7
الإجمالي	300	100
حدوث اجهاض للمبحوثة		
حدوث اجهاض	66	22
لم يحدث اجهاض	234	78
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

أما عن نوع الأسرة فتشير البيانات الواردة في جدول (1) الى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (80%) يقعن في فئة الأسر الممتدة، مقابل 20% من المبحوثات يعقن في فئة الأسر البسيطة، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي لغالبية أفراد العينة والذي لا يمكنهم من الاستقلال والعيش بمفردهم. وهو ما اتفق مع نتائج دراسة كل من (الخولي، نصر، 2005) ، هذا بالإضافة إلى ما وجدته الباحثة أثناء جمع البيانات ميدانياً حيث ذكرت العديد من المبحوثات بأنه نظراً لوجود الثأر بين معظم أفراد القرى فإن أزواجهن يفضلن الإقامة بمسكن مشترك مع الأهل والأقارب كنوع من الحماية والأمان.

أما عن القرابة بين الزوجين فتشير البيانات بجدول (1) إلى أن ما يزيد عن نصف العينة (63%) من المبحوثات توجد قرابة فيما بين الزوجين، مقابل 37% من المبحوثات لا توجد قرابة فيما بين الزوجين، ويمكن تفسير ذلك بان انخفاض الدخول والمستوى التعليمي لا يؤدي إلى زيادة مساحة الحرية في اختيار شريك الحياة، بل يكون القرار عائد إلى الآباء حيث مساعدتهم للأبناء في تكاليف الزواج والإقامة بمسكن العائلة لهذا يتم اللجوء إلى اختيار إحدى القريبات من العائلة حتى لا يكون هناك معارضة في الإقامة بمسكن العائلة وهو ما اتفق مع نتائج دراسة كل من (أحمد، 2006) و(ضيف، 2005) (الساعاتي، سامية حسن، 2002).

متوسط تعليم أفراد الأسرة للمبحوثة يوضح الجدول (1) إلى أن ما يزيد عن نصف العينة (63%) من المبحوثات متوسط تعليم أفراد أسرهن يقعن في الفئة من (0-5 سنة)، مقابل 30% من المبحوثات متوسط تعليم أفراد أسرهن يقعن في الفئة (6-11) سنة، وهذا يشير على انخفاض المستوى التعليم لأسر المبحوثات وانخفاض المستوى الاقتصادي الذي يؤدي إلى تفضيل عمل الأطفال وتوفير دخل للأسرة دون الاستمرار في التعليم، إضافة إلى تفضيل تعليم الأبناء الذكور، وخروج الفتيات من المدرسة وعدم اكمالهن لمراحل التعليم المختلفة والاكتفاء بالمرحلة الابتدائية فقط.

النتائج ومناقشتها

أولاً: التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

تشير النتائج الواردة بجدول (2) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة العنف ضد المرأة الى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة من المبحوثات 83% يتعرضن لعنف جسدي متوسط، مقابل أقل نسبة من

المبحوثات 6% يتعرضن لعنف جسدي مرتفع ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه في ظل وجود صلة قرابة بين الأزواج حيث أشارت البيانات بجدول (1) إلى وجود 61% من المبحوثات توجد صلة قرابة بينهن وأزواجهن أدت إلى عدم لجوء الأزواج الى استخدام العنف الجسدي ضد الزوجة أما خوفاً من مغبة ذلك من قبل الأهل أو احتراماً لهم.

أما عن العنف اللفظي فتشير البيانات إلى وجود أكثر من نصف العينة 65% من المبحوثات يتعرضن للعنف اللفظي من قبل الزوج، وهذا قد يرجع إلى طبيعة الثقافة الذكورية السائدة من حيث الصراخ على الزوجة بالمنزل، وارتفاع صوت رب الأسرة حيث يدل على الهيبة وخوف الزوجة والأبناء منه.

أما عن العنف الاجتماعي فنجد أن أكبر نسبة من المبحوثات 88% يتعرضن للعنف الاجتماعي وهو ما يدل على السيطرة الذكورية الكاملة حيث ذكرت بعض المبحوثات بأنهن لا يستطعن زيارة الأم والأب على الرغم من قرب المسافة بينهن وذلك لرغبة الزوج في هذا، مع اعتقاد الزوجة بأنه حق لزوجها ويجب اطاعته في هذا. أما عن العنف الصحي نجد أن 70% من المبحوثات يتعرضن لعنف صحي متوسط متمثل في رغبة الزوج في تكرار الانجاب لانجاب وريث ذكر، أو لرغبته في انجاب أكثر من ابن ليمثلوا عزوة وهيبة له ولعائلته دون مراعاة لحقوق المرأة صحياً.

وأخيراً نجد أن محصلة العنف الاجمالى للمرأة والتي تحمل كافة اشكال العنف السابقة مقسمة إلى عنف منخفض، ومتوسط ومرتفع حيث تقع بفئة العنف المرتفع 78% من المبحوثات وهي نسبة ليست بالقليلة، وهو ما اتفق مع نتائج كل من (قطب، 2004) (الغنام، 2007). والذي ساهم في سيادة العنف ضد المرأة بعض التفسيرات الدينية والمعتقدات الاجتماعية والتقاليد الموروثة الخاطئة، إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي للزوجات ومن ثم عدم ادراكهن لبعض حقوقهن.

(أمن الانسان والعدالة الاجتماعية/ المرأة والعنف)هو مؤشر لتحقيق الهدف الثالث من الأهداف الانمائية للألفية الا وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونجد أنه إذا لم يتم تحقيق أمن الإنسان بالخصوص أمن المرأة لن تستطيع تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية.

جدول (2) : توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة العنف ضد المرأة

طبيعة المشكلة العنف ضد المرأة	عدد	%
أ ـ العنف الجسدى		
عنف جسدي منخفض	33	11
عنف جسدي متوسط	249	83
عنف جسدي مرتفع	18	6
الإجمالي	300	100
ب. العنف اللفظى		
عنف لفظي منخفض	45	15
عنف لفظي متوسط	60	20
عنف لفظي مرتفع	195	65
الإجمالي	300	100
ج. العنف الاجتماعى		
عنف اجتماعي منخفض	15	5
عنف اجتماعي متوسط	21	7
عنف اجتماعي مرتفع	264	88
الإجمالي	300	100
د. العنف الصحى		
عنف صحي منخفض	39	13
عنف صحي متوسط	21	7
عنف صحي مرتفع	51	17
الإجمالي	300	100
ه. العنف الاجمالى للمرأة		
عنف منخفض	12	4
عنف متوسط	54	18
عنف مرتفع	234	78
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

ثانيا: التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فيما يتعلق بالفقر.

تشير البيانات الواردة بجدول (3) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة الفقر الى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة 86% يعقن في فئة الفقر المرتفع وهو ما يمكن تفسيرة بتعدد الأعمال الهامشية التي يقوم بها رب الأسرة والتي لا تدر دخل جيد لأسرته، إضافة إلى تقذم الحيازات الزراعية أو انعدمها سواء كانت للزوجة أو ملك للزوج وهذا يؤدي إلى حدوث انعاكسات سلبية على وضع المرأة والأبناء صحياً وتعليمياً وثقافياً ومن ثم هدر من الرصيد البشري في المجتمع والمتمثل في المرأة الا وهي نصف المجتمع.

وفي ظل الأهداف الانمائية للألفية نجد أن الهدف الأول الا وهو القضاء على الفقر المدقع تشير البيانات الواردة (بتقرير 2010) لمدى تحقيق الأهداف الانمائية بالوطن العربى أن هناك تفاوت بين البلدان العربية في تحقيق هذا الهدف ألا أن مصر لم تحرز تقدماً ملحوظاً في تحقيق هذا الهدف حيث تزايد أعداد الأسر الفقيرة.

جدول (3): توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة الفقر

طبيعة المشكلة	عدد	%
فقر منخفض(256-323)	18	6
فقر متوسط(324-391)	24	8
فقر مرتفع(392-فأكثر)	258	86
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

ثالثا: التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فيما يتعلق بالبطالة.

تشير البيانات الواردة بجدول (4) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لمدة البطالة إلى أن أكثر من نصف العينة 66% من المبحوثات ليست لديهن الرغبة في العمل نظراً لظروفهن الصحية وعدم القدرة على العمل سواء كان هذا العمل من حيث إقامة مشروع تربية مواش أو دواجن أو العمل عند الغير، إضافة إلى عدم موافقة الزوج على عمل الزوجة حيث يعد اختراق لعادات وتقاليد القرية ويعد اهانة للزوج عند خروج الزوجة للعمل، هذا وإن كانت الزوجة متعلمة فإن فرصة العمل الوحيدة لها والتي يقبل بها الزوج هي مهنة التدريس. إضافة إلى ذلك أنه إذا توافرت فرصة عمل فإن التنافس عليها بين الرجل والمرأة يكون لصالح الرجل حتى وأن صلحت لها المرأة وهو ما يدعمه العادات والتقاليد السائدة بالمحافظة.

جدول (4): توزيع المبحوثات وفقاً لمدة البطالة

طبيعة المشكلة	عدد	%
1-5 سنوات	87	29
6-10 سنوات	12	4
لا توجد رغبة العمل	198	66
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

رابعا: التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فيما يتعلق بالامان الاقتصادى للمبحوثة.

أوضحت النتائج الواردة بجدول (5) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لفئات الأمان الاقتصادي للمبحوثة حيث وجد أن88% من المبحوثات تواجدن في فئة الأمان الاقتصادي المنخفض وهو ما يمكن تفسيره بمدى الحرمان من الأمان الاقتصادي للمرأة والذي يعد مصدر للدخل لها ووسيلة تمكنها من العيش بكرامة، حيث ذكرت العديد من المبحوثات بأنهن حرمنا من الورث من قبل الآباء أو الأخوة الذكور استناداً على أنه لا يحق لها من أخذ ورث الآباء وإعطاءة للزوج، إضافة إلى انخفاض القيمة المادية لما يتم توريثة من قبل الآباء وتعدد الأخوة الذكور ومن ثم لا يتبقى للإناث شيء يذكر وذلك هو السائد.

كما ذكرت عدة مبحوثات بأنهن إذا تمكن من تربية بعض الطيور أو الأغنام وبيعها بالسوق يقمن بشراء المتطلبات الغذائية للأبناء بهذا المال ومن ثم تستمر حلقة عدم الأمان والفقر التي لا تنتهي والتي تُعد المرأة هي الفريسة الرئيسية لتلك الحلقة.

وفي ظل الأهداف الانمائية للألفية نجد أن حقوق الملكية في الكثير من البلدان العربية ومنها مصر لم تتمتع بها المرأة بالقدر الكافي، وذلك لوجود العديد من التقاليد والعادات التي تعوق المرأة من الحصول على ملكية أرض أو غيرها من الممتلكات وبالتالي فإنه من أحد العوامل التي تسبب عدم الأمان الاقتصادي. ومن ثم نجد أن الهدف الثالث من الأهداف الانمائية إلا وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الصعوبة تحقيقه

بالقدر الكافي حيث استمرار تواجد العادات والتقاليد المجحفة والتي تمارس ضد المرأة وتورث من جيل الى جيل.

جدول (5): توزيع المبحوثات وفقاً للأمان الاقتصادي للمبحوثات

الأمان الاقتصادي	عدد	%
أمان اقتصادي منخفض	264	88
أمان اقتصادي متوسط	21	7
أمان اقتصادي مرتفع	15	5
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

خامسا: التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فيما يتعلق بالزواج المبكر.

توضح البيانات الواردة بجدول (6) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً للعمر عند الزواج الى أن أكثر من نصف العينة 68% تزوجن في الفئة العمرية من (15-19) سنة، في حين أن أقل نسبة 3% تزوجن في الفئة العمرية من (25- فأكثر) سنة، وهو ما يمكن تفسيره بأنه نظراً لانخفاض مستوى التعليم والدخل وتواجد الموروث الثقافي الخاص بالزواج والإنجاب وضرورة زواج الفتاة في سن صغير أفضل، وهو ما يمكن أن يفسر وفاة 36.2 أنثى لكل 100 ألف مولود حتى بالمحافظة كما ذكرة (تقرير التنمية البشرية، 2003) بالإضافة الى أنه ذكرت 22% من المبحوثات انه حدث اجهاض أو وفاة لاول مولود لهن وهو ما نتج عن الزواج المبكر لهن. نجد أن الهدف الرابع من الأهداف الانمائية وهو تخفيض معدل وفيات الأطفال له علاقة شديدة بالهدف الخامس الا وهو تحسين صحة الأمهات حيث نجد أنه في ظل الزواج المبكر وتكرار الانجاب والافتقار الى الخدمات الصحية العالية الجودة المقدمة للمرأة، وانخفاض الوضع الاقتصادي والصحي فإن تلك العوامل تبطئ من تحقيق تلك الأهداف.

جدول (6): توزيع المبحوثات وفقاً للزواج المبكر

العمر عند الزواج	عدد	%
19-15	204	68
24-20	87	29
25- فأكثر	9	3
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

سادسا: التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فيما يتعلق بختان الانث.

تشير البيانات بجدول (7) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لإجراء عملية الختان الى أن 92% من المبحوثات سوف يقمن بإجراء الختان للفتيات المتواجدات بالأسرة قد تم بالفعل اجراء الختان لهن مقابل 8% من المبحوثات لم يتم اجراء ختان لبناتهن أو ليس لديهن الرغبة في إجراء الختان، وهذا ما يمكن تفسيره بأنخفاض الوعي الصحي لدى الزوجات عن خطورة عملية الختان لبناتهن، إضافة الى رسوخ بعض العادات والتقاليد الخاصة بالزواج وختان الإناث.

نجد أنه وفقاً لتقديرات المسح الديموجرافي الصحي لعام 2008 بلغت نسبة المتزوجات والمطلقات والأرامل اللاتي أخضعن للختان 95.2% وهذا يشير إلى أنها عادة منتشرة بين سيدات المجتمع المصري وأن 70% من تلك السيدات لديهن الرغبة في إجراء الختان لبناتهن، وهو ما يتفق مع نتائج هذا البحث حيث 92% من المبحوثات سوف يقمن بإجراء ختان لبناتهن وهو ما يشير الى ضعف الدور الذي تقوم به قوافل صحية لشرح اضرار تلك العادة التي أصبحت متأصلة ومن ثم صعوبة تحقيق الهدف الثالث والخامس من أهداف الألفية.

جدول (7): توزيع المبحوثات وفقاً لختان الإنث

	عدد	%
تم الختان	276	92
لم يتم الختان	24	8
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

سابعا: التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فيما يتعلق بأنجاب المراهقات.

توضح البيانات الواردة بجدول (8) الى أن 98% من المبحوثات أنجبن المولود الأول لهن في سن من 15-19 سنة وهو ما يفسر انخفاض الحالة الصحية للأمهات ووفاة بعض الأبناء لهن حيث 22% من المبحوثات حدث لهن إجهاض أو وفاة أول مولود في بداية حياتهن الزوجية.

جدول (8): توزيع المبحوثات وفقاً لمشكلة انجاب المراهقات

سن الانجاب	عدد	%
19-15	294	98
24-20	3	1
25- فأكثر	3	1
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

ثانياً: التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلات المرأة بالأسرة الريفية:

1- التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلة العنف ضد المرأة بالأسرة الريفية

ينص الفرض الإحصائي على "عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية (عمر المبحوثة، تعليم المبحوثة، درجة العلاقة الاجتماعية للمبحوثة، درجة الانفتاح الثقافي) والدرجة الكلية لمشكلة العنف ضد المرأة بالأسرة الريفية ،ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون.

وقد أوضحت النتائج الواردة بجدول (9) وجود علاقة ارتباطية عكسية عند مستوى 0.01بين الدرجة الكلية لمشكلة العنف ضد المرأة وكل من عمر المبحوثة، درجة الانفتاح الثقافي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة - 0,359،- 0,406 ، في حين لم يثبت وجود علاقة معنوية من الدرجة الكلية لمشكلة العنف ضد المرأة وتعليم المبحوثة ودرجة العلاقات الاجتماعية، ودرجة الانفتاح الثقافي للمبحوثة وبناء على هذه النتائج لا يمكن قبول الفرض الاحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات عمر المبحوثة، درجة الانفتاح الثقافي، وإمكانية قبول الفرض النظري البديل بالنسبة لهذه المتغيرات والقائل بوجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة العنف ضد المرأة وهذه المتغيرات التي سبق ثبوت معنوياتها.

جدول (9): قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلة العنف ضد المرأة.

المتغيرات	قيم معاملات الارتباط البسيط
عمر المبحوثة	-0.359**
تعليم المبحوثة	-0.106
درجة العلاقات الاجتماعية	0.1930
درجة الانفتاح الثقافي	-0.406**

**** مستوى عند 0.01 المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات**

ويمكن تفسير معنوية العلاقة بين عمر المبحوثة والدرجة الكلية لمشكلة العنف ضد المرأة، بأنه كلما تقدمت المبحوثة بالعمر كلما زاد ادراكها بحقوقها وواجباتها ومن ثم يقل العنف الموجهة اليها. أما عن الانفتاح الثقافي اتضح وجود علاقة معنوية عكسية بين درجة الانفتاح الثقافي والدرجة الكلية لمشكلة العنف ضد المرأة وهو ما يمكن تفسيره بأنه كلما زاد درجة وعي المبحوثة واطلاعها على أسباب وعلاج بعض مشكلات العنف ضد المراة والتي يتناولها الإعلام من خلال الأحداث الدرامية فإنه يصبح لديها تصور عن كيفية صد بعض أنواع العنف الموجه إليها أو الوقاية منه.

2- التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلة الفقر.

ينص الفرض الإحصائي على "عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية (عمر المبحوثة، تعليم المبحوثة، درجة العلاقات الاجتماعية للمبحوثة، درجة الانفتاح الثقافي) والدرجة الكلية لمشكلة الفقر، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون.

وقد أوضحت النتائج الواردة بجدول (10) وجود علاقة معنوية عكسية عند مستوى 0.01بين الدرجة الكلية لمشكلة الفقر ومتغير درجة العلاقات الاجتماعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المطلوبة -

0.419 حيث لم يثبت وجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة الفقر وباقي المتغيرات السابقة الذكر، وبناء على هذه النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق بالنسبة لمتغير درجة العلاقات الاجتماعية وقبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة الفقر ومتغير درجة العلاقة الاجتماعية.

جدول (10): قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلة الفقر

المتغيرات	قيم معاملات الارتباط
عمر المبحوثة	0.173
تعليم المبحوثة	0.204 -
درجة العلاقات الاجتماعية	**0.419 -
درجة الانفتاح الثقافي	0.164 -

**** معنوي عند 0.01 المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات**

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه كلما زادت درجة العلاقات الاجتماعية من حيث تبادل الزيارات مع الأهل والأقارب وتبادل الهدايا بالمناسبات فإنه مؤشر لارتفاع المستوى المعيشي للأسرة ومن ثم انخفاض نسبة الفقر.

3- التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلة البطالة.

ينص الفرض الإحصائي على "عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية(عمر المبحوثة، تعليم المبحوثة، درجة العلاقات الاجتماعية للمبحوثة، درجة الانفتاح الثقافي) والدرجة الكلية لمشكلة البطالة، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون.

وقد أوضحت النتائج الواردة بجدول (11) وجود علاقة معنوية عكسية بين الدرجة الكلية لمشكلة البطالة ومتغير عمر المبحوثة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة - 0,538 في حين لم يثبت وجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة البطاقة وباقي المتغيرات السابقة الذكر. وبناء على هذه النتائج لا يمكن قبول الفرض الإحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغير عمر المبحوثة، وإمكانية قبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة البطالة ومتغير عمر المبحوثة.

جدول (11): قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة والدرجة الكلية لمشكلة البطالة

المتغير	قيم معاملات الارتباط البسيط
عمر المبحوثة	**-0.538
تعليم المبحوثة	0.99
درجة العلاقات الاجتماعية	0.200
درجة الانفتاح الثقافي	0.041

**** معنوي عند مستوى 0.01 المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات**

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه كلما زاد عمر المبحوثة انخفضت حدة مشكلة البطالة وذلك حيث انخفاض الرغبة في العمل واهتمامها بشئون المنزل وتربية ابنائها، إضافة إلى فقدان الرغبة في تحقيق ذاتها من خلال العمل كما هو الحال في بداية العمر.

4- التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلة الأمان الاقتصادي للمبحوثة:

ينص الفرض الاحصائي على "عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: عمر المبحوثة، تعليم المبحوثة، درجة العلاقات الاجتماعية للمبحوثة، درجة الانفتاح الثقافي للمبحوثة، والدرجة الكلية لمشكلة الأمان الاقتصادي للمبحوثة، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون.

وقد أوضحت النتائج الواردة بجدول (12) وجود علاقة معنوية موجبةعند مستوى 0.05 بين الدرجة الكلية لمشكلة البطالة وكل من عمر المبحوثة، تعليم المبحوثة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة على التوالي 0.355، 0.308 في حين لم يثبت وجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة الأمان الاقتصادي ودرجة العلاقات الاجتماعية، ودرجة الانفتاح الثقافي وبناء على هذه النتائج لا يمكن قبول الفرض الاحصائي السابق كلية، وإمكانية قبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة الأمان الاقتصادي للمبحوثة والمتغيرات التي سبق ثبوت معنوياتها.

جدول (12): قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة والدرجة الكلية لمشكلة الأمان الاقتصادي

المتغير	قيم معاملات الارتباط البسيط
عمر المبحوثة	* 0.355
تعليم المبحوثة	* 0.308
درجة العلاقات الاجتماعية	0.128
درجة الانفتاح الثقافي	0.196

*** معنوي عند مستوى 0.05 المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات**

ويمكن تفسير هذه النتائج كالتالي: بالنسبة لمتغير عمر المبحوثة نجد أن هناك علاقة معنوية طردية حيث كلما زاد عمر المبحوثة كلما تعددت وسائل الأمان الاقتصادي لها وذلك من خلال تعدد أنواع الدخول سواء كان خاص بها أو بزوجها، أيضاً زيادة خبرتها بأحد الطرق التي من خلالها تستطيع زيادة دخلها من خلال تربية الطيور أو الأغنام، أما عن العلاقة المعنوية الطردية بين متغير تعليم المبحوثة والدرجة الكلية للأمان الاقتصادي للمبحوثة كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما تعددت مصادر الحصول على عمل ومن ثم الشعور بالأمان الاقتصادي.

5- التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلة الزواج المبكر:

ينص الفرض الاحصائي على "عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية (عمر المبحوثة، تعليم المبحوثة، درجة العلاقات الاجتماعية للمبحوثة، درجة الانفتاح الثقافي للمبحوثة)والدرجة الكلية لمشكلة الزواج المبكر، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار معامل الارتباط البسيط ليبرسون. أوضحت النتائج الواردة بجدول (13) وجود علاقة معنوية موجبة عند مستوى0.01 بين الدرجة الكلية لمشكلة الزواج المبكر وكل من عمر المبحوثة وتعليم المبحوثة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المحسوبة على التوالي 0.504، 0.594'وبناء على هذه النتائج لا يمكن قبول الفرض الاحصائي السابق كلية، وإمكانية قبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة الزواج المبكر وكل من عمر المبحوثة وتعليم المبحوثة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه كلما انخفض عمر المبحوثة كلما انخفض السن عند الزواج وهو المؤشر الدال على مشكلة الزواج المبكر، وكلما انخفض تعليم المبحوثة انخفض العمر عند الزواج ومن ثم النتيجة الطبيعية لذلك تفاقم مشكلة الزواج المبكر.

جدول (13): قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة والدرجة الكلية لمشكلة الزواج المبكر

المتغير	قيم معاملات الارتباط البسيط
عمر المبحوثة	0.504**
تعليم المبحوثة	0.594**
درجة العلاقات الاجتماعية	0.200-
درجة الانفتاح الثقافي	0.099-

**** معنوي عند مستوى 0.01 المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات**

6- التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ومشكلة ختان الإناث:

ينص الفرض الاحصائي على "عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية(عمر المبحوثة، تعليم المبحوثة، درجة العلاقة الاجتماعية، الانفتاح الثقافي) ومشكلة ختان الإناث، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار مربع كاي.

وتشير البيانات الواردة بجدول (14) الى وجود علاقة معنوية بين متغير عمر المبحوثة ومشكلة ختان الإناث حيث بلغت قيمة مربع كاي 4.019 وهى معنوية عند مستوى 0.05 في حين لم يثبت وجود علاقة معنوية بين مشكلة ختان الإناث وتعليم المبحوثة، ودرجة العلاقات الاجتماعية، ودرجة الانفتاح الثقافي. وبناء على هذه النتائج لا يمكن قبول الفرض الاحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغير عمر المبحوثة ولا يمكن قبول الفرض النظري البديل بالنسبة لهذا المتغير والقائل بوجود علاقة معنوية بين مشكلة ختان الإناث وهذا المتغير الذي سبق ثبوت معنويته.

جدول (14): قيم مربع كاي بين المتغيرات المستقلة ومشكلة ختان الإناث

المتغير	قيم مربع كاي

عمر المبحوثة	*4.019
تعليم المبحوثة	1.213
درجة العلاقات الاجتماعية	0.705
درجة الانفتاح الثقافي	0.104

*** معنوي عند مستوى 0.05 المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات**

7- التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ومشكلة انجاب المراهقات:

ينص الفرض الاحصائي على "عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية(عمر المبحوثة، تعليم المبحوثة، درجة العلاقات الاجتماعية، الانفتاح الثقافي للمبحوثة) والدرجة الكلية لمشكلة انجاب المراهقات، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون.

أوضحت النتائج الواردة بجدول (15) وجود علاقة معنوية سالبة عند مستوى 0.01 بين الدرجة الكلية لمشكلة إنجاب المراهقات وتعليم المبحوثة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط لبيرسون- 0.403 وبناء على هذه النتيجة لا يمكن قبول الفرض الاحصائي السابق كلية، وإمكانية قبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لمشكلة إنجاب المراهقات وتعليم المبحوثة. ويمكن تفسير تلك النتيجة بأنه كلما زادت او تفاقمت مشكلة انجاب المراهقات انخفض المستوى التعليمي للمبحوثة ، ذلك حيث انخفاض المستوى التعليمي فإنه مؤشر للزواج المبكر ومن ثم الانجاب المبكر في سن صغير للفتاة وبالتالي تتفاقم مشكلة انجاب المراهقات.

جدول (15): قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمشكلة إنجاب المراهقات

المتغير	قيم معاملات الارتباط البسيط
عمر المبحوثة	0.205
تعليم المبحوثة	** -0.403
درجة العلاقات الاجتماعية	0.197
درجة الانفتاح الثقافي	0.2001

**** معنوي عند مستوى 0.01 المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات**

ثالثا: التعرف على إدراك المبحوثات لمفهوم بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية:

تشير البيانات الواردة بجدول (16) الى أن ثلاثة أرباع العينة 80% من المبحوثات تقعن في فئة الإدراك المنخفض لمشكلة العنف ضد المرأة، وهو ما يمكن تفسيره بأن الغالبية العظمى من المبحوثات لديهن اعتقاد بأن حرمان المرأة من زيارة الأهل أو ضرب زوجها وتعنيفه لها هو حق مشروع للزوج، حيث ذكرت بعض المبحوثات بأنه حق للزوج ذكر في القرآن. وأضافت بعض المبحوثات بأن ضرب الزوجة ،أو عدم مشورة الزوجة في الأمور الهامة، أو انجاب الزوجة لأكثر من ابن خلال فترات متقاربة بأنه أمر عادي ويحدث لدى كافة السيدات.

وهو ما يمكن للباحثة تفسيره بأنه نظراً لتكرار العنف ضد المرأة منذ البيئة الأولى لها من خلال الأب والأخوة الذكور ومن ثم انتقلت تلك السلطة إلى الزوج فأصبح الأمر من المسلمات البديهية لدى المرأة وتربى لديها نوع من عدم الثقة بالنفس ، وأن الزوج لديه هبة دائمة من الله بأنه أقدر على تحمل المسئولية دون استشارة الزوجة بأي شي وأن له حق تعنيفها ، وبعض السيدات تجدن ان المحافظة على هذه العلاقة الانتهاكية ما بين الزوج والزوجة هو وسيلة للبقاء والحفاظ على أسرتها وهو ما اتفق مع نتائج دراسة كل من (علام، 2003) (الدوة، زينب، 2008) (بوزبون، 2008) (Umberson, etal, 1998) (المؤتمر العربي لحماية الأسرة، 2009).

أما فيما يتعلق بأدراك المبحوثات لمشكلة الفقر، تشير البيانات الواردة بجدول (16) إلى أن 98% من المبحوثات يقعن في الفئة المرتفعة لإدراك مشكلة الفقر وابعادها حيث نجد أن معاناة المرأة من الفقر والحرمان تكون أكثر من معاناة الرجل، حيث أن النساء أكثر الفئات احتياج للرعاية الصحية والتغذية نظراً للحمل والإنجاب ورعاية الابناء ومن ثم فهي أكثر الفئات تضرراً من الفقر وهو ما اتفق مع (الليثي، 2002).

أما عن إدراك المبحوثات لمشكلة البطالة تشير البيانات إلى أن 96% من المبحوثات تقعن في الفئة المتوسطة لإدراك مفهوم البطالة وأبعادها، وهذا لا يعني عدم فهمهم لمفهوم البطالة ولكن للاحساس بأبعاده

عليهم. حيث ذكرت المبحوثات بأنه نظراً للعادات السائدة بالمجتمع فإنه لو توافرت فرصة عمل لا يستطعن الحصول عليها ومن ثم ترسخ لديهن بأن عدم عمل المرأة سمة طبيعية لحياتهم اضافة إلى عدم حصولهن على قسط وافر من التعليم، وهو ما اتفق مع (البكر، 2011).

وتشير البيانات الواردة بجدول (16) الى أن 87% من المبحوثات تقعن في الفئة المرتفعة لإدراك مفهوم الأمان الاقتصادي للمبحوثات، وهو ما يمكن تفسيره بأن الأمان الاقتصادي والفقر وجهان لعملة واحدة فإذا توافر الفقر كانت نتيجة عدم الأمان الاقتصادي للمرأة والعكس صحيح ومن ثم فإن المرأة أكثر احساساً وإدراكاً للفقر وتبعاته.

أما عن مشكلة الزواج المبكر فتشير البيانات الى أن أكثر من نصف العينة 53% من المبحوثات يقعن في الفئة المتوسطة الإدراك لمفهوم مشكلة الزواج المبكر وتبعاته على صحة الأم وهو ما يمكن تفسيره بأن 68% من المبحوثات تزوجن في الفئة العمرية من (15-19 سنة) حيث الاعتقاد السائد بأن الانجاب المبكر أفضل للإناث حيث تستطيع القدرة على تحمل تربية الأبناء والسهر عليهم، والذي يزيد من ترسيخ هذا الاعتقاد لديهن انخفاض المستوى التعليمي لهن.

وعن مشكلة ختان الإناث فتشير البيانات الواردة بجدول (16) إلى أن 92% من المبحوثات تقعن في الفئة المنخفضة لإدراك مفهوم مشكلة ختان الإناث، وهو ما يمكن تفسيره بأن تلك المشكلة هي نتيجة حتمية لحلقة مكونة من فقر وبطالة وانخفاض دخول وعدم أمان اقتصادي للمرأة وانخفاض الخدمات الصحية المتوفرة بالقرية وسيادة الفكر القائم على العادات والتقاليد القديمة وهو ما اتفق مع نتائج (السيد، 2010).

جدول (16): توزيع المبحوثات وفقاً لادراكهن لمفهوم بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية

مشكلة العنف ضد المرأة	عدد	%
فئات الإدراك		
منخفض	240	80
متوسط	27	9
مرتفع	33	11
الإجمالي	**300**	**100**
مشكلة الفقر		
منخفض	0	0
متوسط	6	2
مرتفع	294	98
الاجمالي	300	100
مشكلة البطالة		
منخفض	3	1
متوسط	288	96
مرتفع	9	3
الإجمالي	300	100
مشكلة الأمان الاقتصادي للمبحوثة		
منخفض	21	7
متوسط	18	6
مرتفع	261	87
الإجمالي	300	100
مشكلة الزواج المبكر		
منخفض	93	31
متوسط	159	53
مرتفع	48	16
الإجمالي	300	100
مشكلة ختان الإناث		
منخفض	276	92
متوسط	15	5
مرتفع	9	3
الإجمالي	300	100

مشكلة انجلب المراهقلت		
منخفض	72	24
متوسط	198	66
مرتفع	60	20
الإجمالي	300	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

أما فيما يتعلق بإدراك مشكلة انجاب المراهقات فتشير البيانات بجدول (16) إلى أن 66% من المبحوثات تقعن في الفئة المتوسطة لإدراك مشكلة انجاب المراهقات وذلك حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة 98% قد أنجبن المولود الأول في سن (15-19 سنة) وهو ما جعلهم يدركون المتاعب الصحية والأخطار الناتجة عن الانجاب في سن صغير، الا أن 24% من المبحوثات تقعن في فئة الإدراك المنخفض لمفهوم مشكلة انجاب المراهقات وهو ما بررته العديد من المبحوثات بأنه إذا لم تنجبن الفتاة في بداية الزواج مباشرة سوف تقع بمشكلة خطيرة مع الزوج وأهلة وقد ينتج عنها لجوء الزوج للتزوج مرة أخرى.

رابعا: التعرف على الحلول المقترحة من قبل المبحوثات لحل بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية:

تشير البيانات الواردة بجدول (17) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً للحلول المقترحة لمشكلات المرأة، فنجد أن 77,6% من المبحوثات ذكرن(سكوت الزوجة ورضائها بالأمر الواقع بالنسبة لمشكلة العنف ضد المرأة) وهو ما يؤكد على وجود نوع من العلاقة السلبية بين الزوجة والزوج ولجوء الزوجة إلى السكوت أو البكاء.

أما فيما يتعلق بمشكلة الفقر نجد أن 59,6% من المبحوثات ذكرن بضرورة صرف الحكومة لمرتبات شهرية لهن وهو ما يؤكد على الاعتمادية التي ترسخت لديهن على الغير وعدم قدرتهن على التفكير والابتكار حيث الخروج من مشكلة الفقر.

أما عن مشكلة البطالة فنجد أن 20,3% من المبحوثات ذكرن ضرورة توظيف الأزواج والأبناء من قبل الحكومة دون التحدث عن توفير وظائف لهن، وعن الأمان الاقتصادي للمبحوثة من عدمه ذكرت 75,3% من المبحوثات بضرورة وجود مسئول من مراكز الشرطة المتواجدة بالمركز أو القرية بتوزيع الأرث على الذكور والإناث كما ذكر الشرع والدين وذلك نظراً للظلم الواقع على المرأة من حيث كونها أنثى ولا يحق لها أخذ ورث ابيها واعطاءه لزوجها.

أما عن الزواج المبكر أشارت 36,6% من المبحوثات بأن علاج تلك المشكلة يكمن في توفير فرصة عمل وأجر كريم للأب حتى لا يلجأ إلى التخلص من العبء المادي لتربية الفتيات بسرعة زواجهن.

جدول (17): توزيع المبحوثات وفقاً للحلول المقترحة لحل مشكلات المرأة بالأسرة الريفية

الحلول المقترحة	تكرارات	%
لمشكلة العنف ضد المرأة		
تدخل الأهل من الطرفين وحل المشكلة	30	10
الطلاق	2	0.6
عدم تدخل أم الزوج في حل المشاكل	68	22
تدخل الأخوة الذكور للزوجة بالأمر الواقع	233	77.6
البكاء والدعاء لله	61	20
لمشكلة الفقر		
زيادة مرتبات معاش السادات	36	12
صرف الحكومة مرتبات شهرية لأي زوجة لديها أبناء	179	59.6
لمشكلة البطالة		
توظيف الأزواج والأبناء من قبل الحكومة	61	%20.3
الأمان الاقتصادي للمبحوثة		
توزيع الحكومة على الزوجات مواشي وأغنام دون مقابل مادي لتربيتها	179	59.6
وجود مسئول من مركز الشرطة بالقرية أو المركز يقوم بتوزيع الإرث على الذكور والإناث كما ذكر الشرع	226	75.3
الزواج المبكر		
عقاب الأب بالسجن في حالة خروج الابنة من التعليم	18	6
تشغيل الأب بأجر كريم حتى لا يلجأ إلى التخلص من الفتيات بالزاج	110	36.6

ختان الإناث		
وجود طبيبة من الوحدة الصحية هي التي تقوم بالختان للفتيات	280	93.3
انجلب المراهقات		
وجود طبيبات بالوحدة الصحية يتوجهن لمنازل المتزوجات حديثا والتحدث معهم	36	12
فرض قانون من الحكومة لعدم انجاب أكثر من ثلاث أبناء	10	3.3

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات جمع البيانات

أما عن مشكلة ختان الإناث فأشارت 93,3% من المبحوثات بأن المشكلة علاجها كامن في من يقوم بإجراء الختان للفتيات وليست المشكلة كامنة بعملية الختان نفسها، وهو أمر في غاية الخطورة حيث على الرغم من تركيز الإعلام على أخطار الختان إلا أنه لم يصل بعد المفهوم الصحيح لديهن عن خطورة الختان من نتائج ضارة تصيب الفتيات التي اجرى لها تلك العملية.

أما عن إنجاب المراهقات أشارت 12% من المبحوثات بضرورة وجود طبيبات بالوحدة الصحية يقمن بعمل زيارات بالقرية لمنازل المتزوجات حديثاً والتحدث معهم عن أخطار الحمل المبكر في سن صغير.

خامسا :التحليل والتعليق على الحلقات النقاشية:

بتحليل الحوار الوارد بالحلقة النقاشية نستنتج مجموعة من الدلالات الهامة التي توضح مدى إدراكهن لمفهوم بعض المشكلات ولعل أهم هذه الدلالات ما يلي:-

- عدد المبحوثات 8 سيدات، نوع أسرهم ممتدة ونووية، ستة مبحوثات لديهن خمسة أبناء، مبحوثة لديها ثلاث أبناء، مبحوثة لديها أربعة أبناء.
- ذكرت أربعة مبحوثات عن مفهومهن لمشكلة العنف ضد المرأة بأنه متمثلة في ضرب الزوج لها فقط، أما باقي المبحوثات فذكرت بأن المشكلة متمثلة في حرمانها من شراء ملابس جديدة لها أو احتفاظها ببعض المال الخاص بها، بينما ذكرت غالبية المبحوثات بأن الانجاب المتكرر أو عدم زيارة المبحوثات لألهن أو منادات الزوج للزوجة ببعض الألفاظ الغير محببة بأن كل ذلك شيء طبيعي ومن حقوق الزوج عليها.
- أما عن مشكلة الفقر فذكرت المبحوثات بأن أكثر الفئات تضرراً من مشكلة الفقر هن الزوجات حيث ذكرت مبحوثتين "الراجل بيشتغل وبيجيب قرش ولا اثنين ويحطهم في حجر الست ويقول اتصرفي انا ماليش دعوة" ومن ثم نجد أن الزوجة تتصرف بكافة الطرق لسد احتياجات المنزل حيث ذكرت إحدى المبحوثات "أنا بروح أجيب من الغيط علشان أوكل عيالي" بعد الانتهاء من جمع المحصول بتذهب بعض السيدات لجمع ما تبقى في أرضية الفدان من قمح أو فول أو ما تبقى من لوز غير متفتح بعد من القطن ويقمن بنشرة على أسطح المنازل ثم بيعه بعد ذلك للتجار، وحرمان أنفسهن من أي شيء مقابل سد احتياجات المنزل.
- اما عن مشكلة ختان الإناث فذكرت المبحوثات التالي:
  - أنها ضرورة مهمة للحفاظ على الفتيات من الانحراف، والبعض ذكرن بأنها من عاداتهن وتقاليدهن المتوارثة والتي يجب إتباعها.
- أما عن مشكلة الزواج المبكر وانجاب المراهقات فذكرت المبحوثات بأن الزواج المبكر للفتاة عفة، وشعور الأب والأم بالأمان على ابنتهن، وأشار البعض بأن الفتاة لا تكمل أكثر من المرحلة الابتدائية ثم خروجها من المدرسة ومن ثم لا يتبقى الا زواجها، وعن انجاب المراهقات ذكرت المبحوثات بأن انجاب الفتاة بمجرد الزاج ضرورة حتمية وذلك "لتثبيت قدمها في بيت زوجها وحتى لا تتعرض للمشاكل مع الحماة أو أهل الزوج، وحتى لا يفكر الزوج في الزواج مرة أخرى" كما ذكرت إحدى المبحوثات "بأن الانجاب في سن صغير تستطيع الزوجة أو الأم مراعاة الأبناء والسهر عليهم وتربيتهم وهي في سن صغيرة حيث ذكرت (الخلفة بدري ذي الزرعة البدري حلوة وعامرة لكن الخلفة المتأخرة ذي كداب الشام ملهوش لازمة)"
- أما عن مشكلة البطالة فذكرت المبحوثات المتعلمات انهن يردن وظيفة قريبة من المنزل حيث من الصعب الخروج صباحاً وركوب مواصلات في وسط الزحام مع الرجال والشباب للوصول إلى العمل، وذكرت بعض المبحوثات بأنهن لا وقت لديهن للعمل حيث ذكرن "الواحدة من خمسة الفجر تقوم تشتغل في البيت وطرب تحت البهايم وتخبز وتطبخ وتكنس الدار وتشوف طلبات حماتها والعيال وجوزها يدوب توصل للسرير عشان تنام" كما ذكر بعض المبحوثات بأن الزوج يرفض تماماً عمل الزوجة حتى لو متعلمة لانها تمثل عيب في حقه، وذكرت إحدى المبحوثات بأنها لا تريد أن تعمل حتى لو توفرت الفرصة وذلك لعلمها بأن الزوج سوف يأخذ مرتبها فذكرت "أنا أتعب ليه واشتغل ويجي هو ياخذ شقايا

ويصرفه أنا أقعد وأتربع ويصرف هو".

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن وضع التوصيات التالية:

١ - ضرورة عمل قوافل طبية جادة تقوم بزيارات منزلية وشرح خطورة عملية ختان الإناث واضرارها، وخطورة الزواج المبكر و الانجاب المبكر.

٢ - يجب على جهاز الإعلام والذي يعد وسيلة خطيرة من حيث نقل المعلومة وذلك لتواجد جهاز التليفزيون أو الراديو بكل منزل من منازل الريف بتوضيح حقوق المرأة وواجباتها، حيث الكثير من السيدات لا يعلمن بأن هناك العديد من الانتهاك لحقوقهن الصحية والجنسية والاجتماعية.

٣ - فرض عقوبة على الأب الذي يقوم بإخراج الفتاة من التعليم حتى يتحقق عنصر المساواة بين تعليم الابن والابنة، وفي المقابل ضرورة توفير مدارس جديدة على مسافات مأمونة للبنات من مسكنهم حتى لا يقوم الاب بإخراج الفتاة من المدرسة.

٤ - هناك العديد من العادات والتقاليد الخاطئة والمترسخة لدى السيدات بخصوص الزواج المبكر والانجاب المبكر وختان الإناث لهذا يجب على بعض المؤسسات وجمعيات تنمية المجتمع محاولة إزالة وتصحيح تلك العدات الخاطئة.

٥ - المشروعات الصغيرة من أهم أدوات زيادة الدخل وخلق فرص عمل، لهذا على وزارة التضامن الاجتماعي تبني سياسات فعالة لدعم هذه المشروعات من خلال توزيع تلك المشروعات على السيدات بدون ضمان مالي لها متمثل في أرض أو عقار أو غيره.

٦ - وأخيراً نجد أن الجانب الثقافي التقليدي له دور هام في إضعاف دور المرأة ومشاركتها في التنمية ومحاولة تخطيها للكثير من المشكلات الخاصة بها، لهذا لابد من وضع برنامج محدد لمواجهة وإضعاف آليات إضعاف مساهمة المرأة وذلك من خلال مراجعة التراث الثقافي والرواسب والعادات التقليدية الخاطئة ومحاولة تصحيحها.

المراجع

١. السيد ، مرفت صدقى عبد الوهاب ، يوسف، احلام مصطفى، 2010، بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الصحة الانجابية للمرأة الريفية بمحافظتى المنيا والشرقية ' مجلة كلية الزراعة ، جامعة الازهر،العدد(9).

٢. البكر، فوزية ، 2011، العوامل الاجتماعية المؤثرة على بطالة النساء السعوديات .مجلة الشرق الاوسط، الرياض، العدد11796.

٣. الليثى ،هبة 2002 ، تقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء ، مؤتمر المرأة والفقر ،جامعة الدول العربية وبرنامج الآمم المتحدة.

٤. المؤتمر العربى لحماية الاسرة من العنف ، 2009، نحو منهاج عمل لحماية الاسرة من العنف، المجلس الوطنى لشؤن الأسرة ، عمان ، الاردن .

٥. التقرير العربى الثالث حول الاهداف التنموية للألفية واثار الازمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، 2010، جامعة الدول العربية ، برنامج الامم المتحدة .

٦. الغنام، اشرف رجب ، قطب ،ماجدة محمد، النجار، كمال صادق،الكعبارى،زينب امين، 2007، بعض الخصائص الاسرية والادوار الاجتماعية المؤثرة على اشكال العنف الممارس ضد المرأة فى الاسرة الريفية ، مؤتمر العنف ضد المرأة ، مركز سوزان مبارك الاقليمى لصحة وتنمية المرأة بالأسكندرية.

٧. المعجم الوسيط 1973 ، مجمع اللغة العربية ، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف، القاهرة.

٨. الدوة ، امل محمود السيد ، زينب ، عبد المحسن درويش ،2008، علاقة بعض المتغير النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجى ، مؤتمر العنف ضد المرأة ،كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٩. الخولى ، سالم ابراهيم الخولى2007، المشكلات الاجتماعية المعاصرة فى المجتمع المصرى ، كلية الزراعة ،جامعة الازهر ، دار الندى للطباعة والنشر.

١٠. الخولى ، الخولى سالم ، نصرت ،سونيا محمد محى الدين ، 2005، التغير فى البنيان الاجتماعى للمجتمع الريفى دراسة لبعض مظاهر التغير فى النظام الأسرى بقرية مصرية ،مؤتمر التحولات الأجتماعية والثقافية فى الريف المصرى ، اعمال الندوة السنوية الحادية عشر ،قسم الاجتماع ،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الاداب ،جامعة القاهرة.

١١. الجندى ، نادية ، 2001، المرأة والتنمية ، ندوة أفاق وطموحات القرن الجديد ، الأدارة العامة لسؤن المرأة ،وزارة التأمينات والشؤن الأجتماعية.

١٢. الساعاتي، سامية حسن2002. الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣. السيد ،مرفت صدقى عبد الوهاب ' تهامى ،حين محمد ، 2010، بعض العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة المعيلة دراسة حالة قرية السماحة بوادى الصاعيدة محافظة اسوان، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة،العدد1، مجلد1.

١٤. أحمد، محمد محمد علي، 2006. اثر اختلاف المستوى التنموي للقرية المصري على الجوانب البنائية والوظيفية للأسرة الريفية، مجلة الازهر للبحوث الزراعية، العدد(1)، رقم (867).

١٥. بوزبون ،بنة ،دكتورة2008، مؤتمر العنف ضد المرأة الاسباب والحلول ، مركز معلومات المرأة والطفل، البحرين.

١٦. بنات ، سهيلة محمود2009، العنف ضد المرأة أسبابة وأثارة وكيفية علاجة ، الطبعة الاولى ،دار دجلة للنشر ، عمان.

١٧. تقرير التنمية البشرية2010،مصر ، معهد التخطيط القومى ، وزارة التخطيط والتنمية المحلية.

١٨. تقرير التنمية البشرية2003، للمحافظات المصرية ، محافظة اسيوط ، وزارة التخطيط والتنمية المحلية .

١٩. تقرير التنمية البشرية2005، للمحافظات المصرية ، مصر ، وزارة التخطيط والتنمية المحلية

٢٠. قطب ،ماجدة محمد، النجار، كمال صادق،الكبارى،زينب امين2004، دراسة تحليلة لظاهرة العنف بالأسرة الريفية وعلاقتة ببعض ادوارها التنموية ، مجلد29، العدد3، مجلة جامعة المنصورة.

٢١. شورة ، احمد حمدى ،2007، اتجاهات الشباب الجامعى نحو برامج تنمية المجتمع المحلى فى ضؤ الاهداف الانمائية للآلفية الثالثة ، بحث منشور ، المعهد العالى للخدمة الأجتماعية ، قنا.

٢٢. ضيف، محمود حسن حسن إبراهيم، 2005. التغيرات الاجتماعية في الأسر السيناوية الناتجة عن التنمية بشمال سينا، رسالة دكتوراه،غير منشورة،كلية الزراعة، جامعة الأزهر.

٢٣. علام ، منى حامد شاكر ، 2003، العنف ضد المرأة ،دراسة تطبيقية على خريجات الجامعة ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون .

٢٤. فيالة، مؤنس محمد،1998، ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس.

٢٥. مصطفى ، حسن صبحى 2005، قياس التنمية البشرية كأداة لتحقيق التوازن الجغرافى فى التنمية المستدامة ، المؤتمر الخامس والثلاثون لقضايا السكان والتنمية الواقع والمأمول، المركز الديموجرافى بالقاهرة.

٢٦. محمد علاء الدين عبد القادر2003،علم الاجتماع الريفى المعاصر والاتجاهات الحديثة فى دراسات التنمية الريفية ، منشأةالمعارف ، الاسكندرية.

٢٧. مركز دعم واتخاذ القرار 2009 ، تقدير مستويات الإنجاب لعام2007 فى محافظات الجمهورية ، مجلس الوزراء المصري

٢٨. نوار ، محمد حلمى 2006، محاضرات فى تقييم مشروعات التنمية الريفية ،دراسات عليا ، محاضرات غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة.

1- www.diwanalarp. Com.article.71731
2- www.undp.org.eg/ default.aspx.=77
3- http://www.albankaldawli.org/mdg/poverty_hunger.html-
4- www.sis.gov.eg./ar/women/society/economy/ 100304.htm
5- http://.millennium indicators. Un. Org
6- www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm (27/5/2011) 3PM

1-Egypt's Progresstowards Achievingthe Millennium Development Goals، 2010, manistre of Economic Development, undp

2-umber son .D.ander sonk, 1998.domestic violence I personal control, and gender, journal of family, 60,pp467-478

3-Frank, Scarpitti, 1990, Social problems, Third Edition, New York, Chicago.

4-Lemert, 1951, Social Pathology, London.

5- Kreksie, Roberts Morgan, daryle, 1970 , determining sample size research activates in educational and psychological measurement college station, Durham, north. Carolina, U.S.A, vol (30).

STUDY ON SOME OF WOMAN PROBLEMS WITHIN THE FRAME WORK OF THE MILLENNIUM DEVELOPMENT OBJECTIVES IN ASSIUT GOVERNORATE

El-Said, Mervat S. A.
Rural Woman Department, Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, ARC.

ABSTRACT

The study aimed to identifying the nature of women problem in rural families writhen the frame work of millennium development objectives, this entails studying the relation between problem of women and some independent variables with particular emphasis on rural women ,perception of their problems in addition , it fallows that the research can reach some recommendation to this problems. The research was conducted in Assiut Governorate based on percentage of poverty, mortality rate, unemployment rate, education in addition to other criteria relevant to the ascending assortnmt of upper Egypt governorate according to human Development index .Assiut govern art ranks the sixth according to that index .Accordingly three village selected, namely .Elmahabda el garbea, Elmahabda el sharkea , Abnob district ,and Abdel rassoal – Assiut district .

Data were collected from sample of 300 families, using personal interview a questionnaire, and focus group desiccation , the following statistics methods were used in data analysis simple correlation coefficient of Pearson, and chi square test, and test Z (score), frequencies percentages.

The most important results of the analysis as follows:

1-78% of respondents rank in high category of violence against women whereas 86%of respondents suffer from poverty .66%of woman respondents are not join to any work,88%of woman have a low sense of economic safety .As to 92%of woman are circum cision , or they had done it to their daughter.

2 - a significant relationships exist between the respondent , age and cultural openese and the degree of valance against woman .also, significant correlation exist between woman degree of social relations and poverty .on the other hand , significant correlation between the respondent ,age and unemployment .whereas age is positively related the respondent ,education .sense of self – economic safety however ,age is inversely related to the respondent ,problem of early marriage.

3 – 80% of the respondents ranks low in their perception of violence against woman where 98% classified a high perceptions of poverty problem. 96% of the respondents are classified in the modernity category as to their perception of un employment problem .87%of the respondent are of high perception of the problem of sensing economic safety problem. 35%of respondent have moderately perceive the problem of early marriage whereas 92% of them have a low perception far the problem of woman curcuma cision .66%of the respondent enjoy a modern ate perception of adoles- cencnt pregnancy problems.

قام بتحكيم البحث

أ.د / ابتهال محمد كمال ابو حسين	**كلية الزراعة – جامعة المنصورة**
أ.د / يسرى عبد المولى حسن رميح	**مركز البحوث الزراعية**